التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي

محمد قرينات[1]

الملخص:

قامت الحكومات المتعاقبة في الجزائر بسلسلة من الإصلاحات خضع لها القطاع الزراعي لجعله قادرا على مواكبة الطلب الوطني المتزايد على المواد الغذائية، غير أن عجز الإنتاج الوطني عن مسايرة الطلب ما فتئ يتزايد من سنة لأخرى، ومعه تزداد تبعية الجزائر إلى الخارج لتأمين احتياجات شعبها من الغذاء حيث وصلت قيمة فاتورتها الغذائية 07 مليار دولار في سنة 2008، وهذا مؤشر على أن أمنها الغذائي أصبح في خطر حقيقي، يستدعي مجابهته بسرعة.

سنحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على القطاع الزراعي في الجزائر بالتطرق لأهميته ورصد الإمكانات المتاحة للتنمية الزراعية لمعرفة واقع القطاع وأهميته وتحديد مفهوم الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه وسبل تحقيقه من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة والاهتمام بالاستثمار الزراعي المنتج، والتحكم في التكنولوجيا الزراعية، أي تحديد معالم إستراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي والتي يجب أن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها.

الكلمات الدالة:*التنمية الزراعية، *القطاع الزراعي، *الأمن الغذائي ، *الاكتفاء الذاتي، *الفجوة الغذائية

مقدمة:

تمثل قضية الأمن الغذائي على مستوى العالم واحدة من القضايا التي تجسد غياب العدالة بين بني البشر، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، ففي الوقت الذي تنعم فيه حيوانات البلدان المتقدمة بطعام تتوافر فيه مواصفات غذائية كاملة، و في حين ينفق العالم على التسليح بليارات الدولارات سنويا، لا يجد البشر طعاماً في البلدان النامية ، وتكتسي قضية الأمن الغذائي فيها بعداً خاصاً، إذ تتشابك فيها الأسباب السياسية ومطامع البلدان المتقدمة في استمرار الصراع من أجل نهب الثروات، إضافة للأسباب الطبيعية من انتشار ظاهرتي الجفاف والتصحر.

ووعيا من الجزائر بأهمية الأمن الغذائي فإنها تولي أهمية لتطوير القطاع بتوفير الشروط اللازمة لنجاحه لأن تطوير الإنتاج الزراعي هو المخرج الوحيد من التبعية.

1- أهمية القطاع الزراعي:

[1] أستاذ مساعد قسم أ كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوقرة –بومرداس–

لقد كانت فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة إحدى الأفكار التي تبلورت في الثمانينات، استجابة إلى الملاحظة المتنامية بأن السياسات والبرامج الزراعية ينبغي أن تنطوي على مجموعة من المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية–الثقافية أوسع نطاقا من المجالات التقليدية للإنتاجية الزراعية، والإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي.[1]

ويعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم فالأمة التي تهتم بالقطاع الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها هي أمة جديرة بالاهتمام [2]،لذا فإن التنمية الزراعية تتقدم برامج التنمية والإصلاح في الكثير من الدول لما للزراعة من أهمية بالغة حيث أنها:

1. مصدر للغذاء للسكان، وتحقيق الأمن الغذائي.
2. توفير المواد الأولية للصناعة بشقيها الغذائية وغير الغذائية.
3. خلق للثروة و تنويع مصادر الدخل وتوفير العملة الصعبة.
4. المساهمة في الناتج الداخلي واستيعاب نسبة عالية من قوة العمل.

وهناك مستجدات كثيرة زادت من أهمية الزراعة تتمثل في استمرار واستفحال الفجوة الغذائية خلال العقود الأخيرة و تفاقمها وتحقيق انجازات علمية مهمة و بصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية و هندسة الجينات مما يفيد الزراعة و الأنشطة المرتبطة بها بحثا وتطويرا وإنتاجاً وكذا تنامي أهمية اخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وتلافى الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر وتلوث التربة والمياه والهواء وتدمير المراعى من أجل الوصول لتنمية مستدامة.

2– الإمكانات المتاحة: إن تطور القطاع الزراعي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية:

1-2 الإمكانات الطبيعية والعقار الفلاحي:

تزخر الجزائر بقدر وافر من الموارد الطبيعية التي تتيح فرصا كبيرة لزيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز مسارات الأمن الغذائي ومواجهة التحديات التي أفرزتها المتغيرات الاقتصادية التي شهدها عالمنا اليوم .فمساحة الجزائر المقدرة ب 238.17 مليون هكتار[3] تجعل نصيب الفرد من الأراضي مرتفعة نوعا ما حيث تقدر بما يقارب 6.8 هكتار للفرد[1].

غير أن المساحة الزراعية والمقدرة ب 8.3 مليون هكتار والتي تمثل 3.43% من المساحة الكلية تبقى ضعيفة جدا مقارنة بالنسبة العالمية والتي تتعدى 11.4% والمغرب 12% والمناهزة ل30% في كل من سوريا وتونس[4]. وهذا ما يجعل نصيب الفرد في الجزائر من الأراضي الزراعية في حدود 0.25 هكتار للفرد وهي نسبة تماثل النسبة العالمية.

---

[1] تم حساب نصيب الفرد من الأراضي بقسمة المساحة الإجمالية للجزائر على 35.2 مليون فرد وهو عدد السكان التقريبي سنة 2010.

إن الجزائر تتوفر بقدر وافر مقارنة بعدّة دول بمساحات أرضية زراعية و فلاحية شاسعة، و في هذا المجال لابد من دراسة علمية في مسح الأراضي الزراعية. إن تسوية العقار الفلاحي يعد من أكبر العوائق التي تعترض أية عملية تنموية تقدم عليها الدولة لذا حاولت الدولة أن تضع بعض الشروط للتحكم في عملية إستفادة الفلاحين من برنامج الدعم حيث إشترطت ضرورة تقديم عقد الملكية للأرض المستغلة و المعنية بالبرنامج و قد كان الأمر سهلا في بعض الولايات دون باقي ولايات الوطن حيث يغلب الطابع العرفي للملكية العقارية.

2-2 الإمكانات المائية:

بالرغم من أن نصيب الفرد من المياه النظري في الجزائر والذي كان بعد الاستقلال يقدر بـ 1500 م^3 للفرد/سنة فإن البلد يصنف ضمن الدول الأكثر فقرا في العالم من حيث الإمكانيات حيث ترتب تحت الحد الأدنى النظري للندرة التي يحددها البنك العالمي بـ 1000 م^3 /فرد سنة، وذلك بفعل تراجعه سنة 1999 إلى 500 م^3 للفرد/سنة.

وتقدر الإمكانات المائية للجزائر بأقل من 20 مليار م^3 ، 75% منها فقط قابلة للتجديد وتشمل الموارد المائية غير المتجددة الطبقات المائية في شمال الصحراء، ويقدر عدد المجاري المائية السطحية بنحو 30 مجرى معظمها في الشمال تصب في البحر الأبيض المتوسط وتمتاز بمنسوبها غير المنتظم وتقدر طاقتها بنحو 12.4 مليار م^3، ولتعويض هذا النقص قامت الدولة الجزائرية ببرمجة إنشاء الكثير من السدود بلغ 77 سدا لتضاف ل 110 سدود المنجزة لغاية سنة 2000 وتشير الدراسات أن عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر من الناحية النظرية بنحو 250 ، إضافة للمجهود الوطني في تحلية مياه البحر.

3-2 اليد العاملة

بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2009 التقديري 35.2 مليون نسمة[5] بمعدل نمو سنوي للفترة 2000-2009 بلغ 1.65% ، 35% منهم سكان ريفيون بتعداد 13.84 مليون نسمة و65% سكان حضريون، وتشكل الفئة العمرية من 15-65 سنة ثلثي السكان بمعنى طاقة عاملة كبيرة جدا،ويبلغ عدد السكان الزراعيون 7.8 مليون نسمة سنة 2008 وتشير الأرقام أن القطاع الزراعي يشغل قرابة أكثر من 2.2 مليون نسمة وذلك سنة 2007 وهو ما يمثل 21.8% من القوة العاملة.

4-3 الاستثمارات والدعم الزراعي:

تتطلب الزراعة الحديثة استثمارات رأسمالية وخبرات معرفية كثيفة، حيث تعتبر زيادة الاستثمار الرأسمالي وتحديد أولوياته وتحسين كفاءة توظيفه من أهم تحديات التنمية الزراعية العربية، وهي ضرورة ملحة للتوسع الأفقي والرأسي.

وتوضح خارطة توزيع الاستثمارات القطاعية ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى،وتشير البيانات المتاحة لسنة 2005 أن نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي في الجزائر لا

تزيد عن 02% من جملة الاستثمارات الموجهة لكافة القطاعات[6] وقد جعل هذا الوضع القطاع الزراعي فقيراً في موارده ومخصصاته الاستثمارية، سواء في مجالات البحث والتطوير أو مشروعات التنمية المتكاملة، أو في مجال توفر المرافق والخدمات الزراعية[7].

تعتبر سياسات الدعم الزراعي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية لتحقيق عدد من الأهداف المهمة[8].

ويتطلب التوسع الزراعي الأفقي في الأراضي والمشاريع المروية الجديدة استثمارات كبيرة لاستصلاح الأراضي وزراعتها، وتوفير البنى التحتية الأساسية من طرقات وجسور وشبكات ري وصرف. وتتفاوت تكاليف الاستصلاح من منطقة إلى أخرى، إذ تتراوح بين 15 ألف دولار و 30 ألف دولار لكل هكتار في المناطق المروية وبين 1000 دولارو 1,500 دولار لكل هكتار في المناطق البعلية[9].

3- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام:

القطاع %	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	45,1	45,9	45.95	47.78	31.01
الخدمات	19,3	20,1	18.85	18.0	23.96
البناء والأشغال العمومية	7,4	8,0	8.56	8.53	11.24
الفلاحة	**6,9**	**7,6**	**7.53**	**6.57**	**9,16**
الصناعة	5,2	5,0	3.96	3.07	4.17
الحقوق الجمركية و TVA	6,6	5,4	5.70	5.43	7.21
الإدارات العامة	8,6	8,0	9.43	10.66	13.25
إجمالي الناتج الداخلي الخام (مليار دولار)	**103.1**	**117.3**	**134.2**	**170.3**	**139.5**

المصدر:

1. Rapport sur la situation du secteur agricole en 2006 p6
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009 ص 267،268.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 ص 306،307،308.

يتضح من الجدول أهمية الزراعة في الجزائر حيث أنها تشكل قطاعا استراتجيا في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك بنحو 9.16% سنة 2009 من الناتج الداخلي الخام بقيمة قدرت بـ12,775 مليار دولار بعدما كانت النسبة تقدر بـ 6.57% سنة 2008 وبقيمة 11.195 مليار دولار بنسبة نمو فاقت 14% ويعود انخفاض النسبة لارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية في نفس السنة.

بعد تطرقنا إلى القطاع الزراعي في الجزائر وأهم الإمكانات التي يحوزها سنحاول التطرق إلى أهم دور يلعبه القطاع ألا وهو تحقيق الأمن الغذائي

4- الأمن الغذائي: لقد شاع استخدام هذا المصطلح في الدول النامية التي عرفت نقصا كبيرا في حجم الإنتاج.

ويرتبط الأمن الغذائي وفقا للظروف السائدة في كل مجتمع، كما يوجد عدة تعاريف للأمن الغذائي. و يمكن تلخيص هذه التعاريف كما يلي :

4-1 مفهوم الأمن الغذائي:

- **التعريف الأول:** الأمن الغذائي عبارة على الحالة التي يتحقق عندها الإكتفاء الذاتي من الغذاء محليا حسب قدرة الدولة على توفير إحتياجات جميع الأفراد من السلع و المواد الغذائية من خلال الإنتاج المحلي [10]. وينتقد هذا التعريف كونه مرادف للاكتفاء الذاتي حيث كثيرا ما يقع الالتباس بين مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والذي يعني :" قدرة أي بلد على الوفاء بالحاجات الغذائية الأساسية لمجموع السكان من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليا"[11] بغض النظر عن اعتبارات الميزة النسبية،وعليه فان الإكتفاء الذاتي يعتمد على الإنتاج المحلي دون الإستيراد، بينما يعتمد الأمن الغذائي على قدرة الدولة على توفير الغذاء سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الإستيراد. إن الاعتماد على سياسة الإكتفاء الذاتي تبقى مهمة خاصة بالنسبة للمحاصيل الغذائية الأساسية للمجتمع، ويمكن اللجوء إليها تحت ظروف معينة ونذكر تجربة العربية السعودية في زراعة القمح، إذ تمكنت المملكة من تحقيق الإكتفاء الذاتي، وتصدير الفائض منه، على الرغم من أنها تستطيع الحصول عليه من السوق بسعر أقل من تكلفة إنتاجه محليا.

- **التعريف الثاني** : الأمن الغذائي يتمثل في قدرة الدولة على توفير النقد الأجنبي اللازم لتلبية إحتياجاتها من الواردات الغذائية .

ويواجه هذا التعريف انتقادات كثيرة لعل أهمها أن الاعتماد المفرط على العالم الخارجي لتوفير الغذاء قد يعرض الدولة إلى مخاطر خطيرة تهدد استقراره و سيادته[12].

- **التعريف الثالث** : ترى منظمة الأغذية والزراعة الدولية أن "الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبى حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة"[13].

التعريف الرابع : يعرف الأمن الغذائي حسب البنك الدولي بأنه "إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم".

4-2 معايير الأمن الغذائي : من خلال التعاريف السابقة يتضح أن مفهوم الأمن الغذائي يتضمن ثلاثة معايير هي:

- مدى إتاحة الغذاء والذي يعني العرض الكافي إما بإنتاج السلع الغذائية محليا، أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات، يمكن استعمالها لاستيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي.
- إمكانية الحصول عليه أي توفر القدرة الشرائية، بحيث تكون أسعارها معقولة في متناول أفراد المجتمع.
- الكفاية والتي تعني كفاية وسلامة الغذاء وضمان استقرار التموين الغذائي طوال الوقت.

4-3 سلامة وأمان الغذاء: لم تهتم منظمة الصحة العالمية بتوفير الغذاء فقط وإنما بجودة الغذاء أيضا عن طريق الزراعة العضوية، وتحاشي استخدام المخصبات المركبة، ولذلك فقد أضافت مفهوماً ثالثاً

يتعلق بأمن الغذاء ويعني " جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج،تصنيع،تخزين توزيع وإعداد الغذاء اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا،وموثوقا به،وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي". وترى المنظمة أنه " لم يعد كافيا أن يتاح الغذاء بكمية كافية ، وأن يشتمل على محتوى غذائي واف باحتياجات الجسم، لكن يجب أيضا أن يكون آمنا للاستهلاك ،وألا يعرض صحة المستهلك للخطر من خلال العدوى أوالتسمم".[14] لأجل ذلك يجري التفكير قبل المهتمين بمسائل السياسات الزراعية في الدول المتقدمة في ما يسمى "بالزراعة العضوية" أو" الزراعة البيولوجية" باعتبارها منفذا هاما للمحافظة على البيئة.

4-4 العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي:

يمكن تصنيف هذه العوامل على عدة عوامل نذكر أهمها:

4-4-1 عوامل داخلية: ونقصد بها تلك العوامل المرتبطة مباشرة بالظروف الداخلية للدولة والتي نوجزها في :

- **التوزيع الجغرافي** والذي قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع وذلك بسبب قلة الموارد المتاحة للأفراد وبالتالي يؤثر على مستوى المعيشة نظرا لسوء التوزيع الجغرافي، إضافة للحروب التي تؤثر على مستوى معيشة الفرد وتجعله يوقف أي نشاط أو استثمار.

- **حجم السكان** و مستوى احتياجاتهم وما يوافقه من إمكانيات الإنتاج الغذائي الداخلية والتي تتسم بالضعف في حالة الجزائر والتي تجعل البلد غير قادر على أن ينتج القدر اللازم من المواد الغذائية التي يحتاج إليها، مما جعلنا نقع في تبعية غذائية كبيرة ومتزايد للخارج.

- **التوسع العمراني** على حساب المساحات الزراعية كون الشمال الجزائري والذي ترتكز فيه غالبية السكان من جهة وتضاريسه الوعرة من جهة أخرى تزيد من صعوبة التحكم في مجاري المياه؛ بسبب الأمطار الموسمية التي تعرفها الوديان المنحدرة من المناطق الجبلية التي تؤدي الى فقدان مساحات خصبة هامة من الأراضي الزراعية. كما أن التوسع في الزراعة الجبلية يكون على حساب المساحات الغابية؛ وهو ما يؤثر سلبا على النظام الإيكولوجي.

- **الدخل الحقيقي** في المجتمع و طريقة توزيعه على الأفراد حيث أن إتباع سياسات معينة تتسم بالتهميش والإجحاف في بعض المجتمعات تكون السبب في انعدام الأمن الغذائي، من خلال امتلاك بعض من أفراد المجتمع ذوي السلطة والجاه لمعظم ثروات المجتمع دون البعض الآخر. والاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة مما يجعل معدل استهلاك أفراد المجتمع أكثر من الإنتاج إهمال إنشاء أنشطة جديدة داخل المجتمع لزيادة دخل المجتمع وأفراده و تحسين مستوى ثروة الأمة.

4-4-2 عوامل خارجية : و التي ترتبط بالظروف المحيطة باقتصاد الدولة و تتمثل في :

- السياسات الاقتصادية الحديثة والمتمثلة في اقتصاد السوق والتي جعلت غالبية البلدان النامية والاشتراكية وتحت ضغط جهات أجنبية –ممثلة في الهيئات والمؤسسات النقدية والمالية الدولية ومنظمة

التجارة العالمية– تتحول خلال العقود الأخيرة إلى تبني اقتصاد السوق. والذي أدى إلى إلغاء حماية الإنتاج الوطني بتحرير المبادلات التجارية وأسعار السلع والخدمات المختلفة، وإلغاء الدعم المقدم لبعض المواد جعل تحت الضغط في غالب الأحيان جعلت العديد من البلدان النامية عرضة لمنافسة شرسة في أحايين كثيرة من قبل بعض صادرات البلدان، خاصة منها البلدان الرأسمالية المتطورة، وفي أحايين كثيرة عرضة لمنافسة غير شريفة، نتيجة ممارستها لكل أشكال الحماية على قطاعاتها الإنتاجية فقد بلغ الدعم المالي المقدم من طرف الولايات المتحدة الأمريكي 2005 حوالي 4 مليار دولار الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحيق فائض فالإنتاج يؤدي بدوره إلى انخفاض الأسعار ما يلحق أضرارا بالغة باقتصاديات البلدان النامية المنتجة للقطن. كما أن تزايد استخدام الغذاء لإنتاج الوقود الحيوي وحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية الفاو فإنه من المتوقع أن يرتفع حجم الوقود المستخدم من الذرة في الولايات المتحدة إلى الضعف خلال الفترة2006–2016 كما تتجه السياسات لإحلال 20 % من الوقود الحيوي من مجمل الاستهلاك في عام 2020 في المجموعة الأوروبية وفي عام 2030 لليابان .وسيؤدي هذا التوجه إلى تفاقم وضع الأمن الغذائي في الدول المستوردة.[15]

– موارد النقد الأجنبي التي يمكن جلبها عن طريق الصادرات.

– مدى توفر الغذاء في السوق العالمية و درجة استقرار الأسعار.

– مدى توفر معونات الغذاء و التسهيلات الممنوحة من طرف الهيئات والمنظمات الدولية.

ويشكل الغذاء بالإضافة إلى كونه سلعة إقتصادية فإنه من منظور مفهوم الأمن الغذائي يعتبر سلعة إستراتيجية لذلك يجب على الدولة توفيرها لمستهلكيها من القادرين و غيرا لقادرين على دفع أسعارها الإقتصادية بحيث تتحمل ميزانية الدول بفرق الأسعار الإقتصادية عن الأسعار الإجتماعية أو تلجأ إلى منح إعانات مالية أو إعفاءات ضريبية لمنتجي الغذاء، على أن يلتزم هؤلاء ببيعه للمستهلكين بأسعار منخفضة تتناسب مع قدراتهم الشرائية .

5– سبل تحقيق الأمن الغذائي:

5–1 تشجيع الإستثمارات في القطاع الزراعي :

إن الزراعة الحديثة كي تحقق إنتاجية عالية تحتاج إلى إستثمارات رأسمالية و معرفية كثيفة، غير أن الملاحظ حصة القطاع الزراعي في الجزائرمن إجمالي الإستثمارات ضئيلة نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى وعجز البنوك في لعب دورها في هذا المجال لذا لا بد من سياسة لتشجيع الإستثمارات في مجال القطاع الزراعي لا سيما عن طريق منح القروض للمزارعين مع مراعاة نسبة الفوائد و هذا في إطار خطة شاملة لسياسة القروض مع وضع معايير موضوعية لذلك.

5–2 تنمية الإنتاج الغذائي : عن طريق اعتماد الاصلاح الزراعي والذي يعني "الاجراءات الكفيلة بزيادة الانتاج الزراعي وتحسيين ظروفه"[16] " اجراء للحصول على مساواة أفضل في توزيع الدخول وكفاءة

أعلى في تخصيص واستعمال الموارد الزراعية النادرة عن طريق تحويلها للذين يتقنون استعمالها"[17] وترتكز هذه السياسة على:

التوسع الأفقي: والذي نقصد به استصلاح الأراضي والاهتمام بالدراسات الكفيلة بالحد من التصحر وتدهور الأراضي وحمايتها من النسيج العمراني من خلال اعتماد أسلوب المغارسة

5-2-1 تبني المغارسة كأسلوب لزيادة الأراضي الزراعية :

يعني أن الدولة تمنح أراضي الأراضي البور والقابلة للاستصلاح لمن يستصلحها بغرس الأشجار المثمرة فيها، وعندما تصل تلك الأشجار إلى مرحلة الإنتاج تمنحه جزءاً من الأرض بأشجارها على سبيل التمليك كمافأة له أما الجزء الذي تتحصل عليه الدولة من الأراضي من هذه العملية، فيمكن أن تمنحه لنفس العامل أو غيره ليعمل فيه بطريقة الامتياز، وبشروط جديدة كالتمليك مثلا بعد مدة معينة. وأيضا عن طريق **التوسع الرأسي** عن طريق استعمال التكنولوجيا الزراعية الرامية الى زيادة الإنتاجية الزراعية وخاصة أن سياسة التوسع الرأسي ستقلل من أثر الظروف المناخية القاسية التي تعيق الزراعة.

5-3 تنمية البنية الأساسية التسويقية: إن تسويق المنتوجات الزراعية المحلية يلعب دورا كبيرا في ديناميكية القطاع الزراعي و تشجيع الفلاحين و حثهم على تحسين إنتاجهم و ذلك يتطلب وضع سياسة لزيادة الكفاءة التسويقية، والتي تتمثل في خدمات الفرز والتبريد و الترويج والتعبئة والنقل والتخزين وتقليل عدد الحلقات التسويقية باعتبارها من أكثر عوامل إصلاح النظام التسويقي أهمية،مما يساعد ربط المنتج مباشرة بالمستهلك. وتعاني النظم التسويقية من عدة محددات إذ لا تزال البنى التحتية تعاني من ضعف في مكوناتها وتنظيماتها وانتشار ها وكفاءتها خاصة أسواق التجميع في الريف والأسواق المركزية والبنى التحتية لتداول الإنتاج فيما بعد الحصاد مثل:التخزين والتدريج والفرز والتعبئة والتبريد الأولي والنقل[18]. والعناية بمواصفات ومعايير الجودة للدخول إلى الأسواق الخارجية وتحسين القدرة التنافسية للمنتوجات الزراعية وإنشاء هياكل فعالة لتسويق المنتج الزراعي ودعم الصادرات.

5-4 ترشيد الاستهلاك الغذائي: وذلك عن طريق تعديل أنماط استهلاك الغذاء بإيجاد البدائل الغذائية وتكثيف برامج التوعية في الأنماط السلوكية للأفراد وتوعيتهم بسلامة الغذاء.

5-5- وضع سياسة البحث و الإرشاد :

إن الزراعة في عصرنا أصبحت علمية أكثر مما هي تقليدية، و عليه يتوجب وضع سياسة لتطوير البحث العلمي الزراعي و توظيف نتائجه زيادة على الإرشاد الفلاحي الذي يلعب دورا هاما في تكوين و توعية الفلاح عن طريق إعداد و تطبيق سياسة البحث و الإرشاد بهدف تدريب الفلاحين و إقناعهم بتبني النتائج و التقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة و تحسين نوعية الإنتاج .

5-6 تطوير صناعة تحويل للمنتوجات الزراعية :

بتشجيع الإستثمار لإنشاء وحدات صناعية صغيرة لتحويل المنتوجات الزراعية وتحسين الطاقة الإنتاجية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية الموجودة خصوصا في بعض المواسم حيث تمتلك الجزائر في هذا المجال تجربة معتبرة، لابد من دعمها للرفع من قدرات الإنتاج للصناعات الغذائية وفقا لطبيعة المنتوجات ومراعاة تحسين مستوى المنتجات والخدمات وذلك بتوحيد المواصفاة القياسية للسلع و المنتجات الزراعية وعصرنة وحدات التحويل.

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، *الطريق الى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة*، http://www.fao.org/docrep/meeting/003/X9179A.htm ، 08 اوت 2011.

[2] باشي احمد،*القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح*، مجلة الباحث،عدد2 2003،جامعة ورقلة،ص 108.

[3] صندوق النقد العربي، *التقرير الاقتصادي العربي الموحد* 2003، ص 14.

[4] صندوق النقد العربي ، *التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010*، ص 14.

[5] المرجع السابق، ص 312.

[6] سليمان سيد أحمد السيد، *الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والعالمية*، مجلة الاستثمار الزراعي العدد السادس ، 2008 ، ص 40.

[7] صندوق النقد العربي ، *التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009* ص 192.

[8] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، *دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية*، الخرطوم 2009 ، ص 87.

[9] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مرجع سابق، ص 181.

[10] السيد محمد السريتي ، *الأمن الغذائي و التنمية الإقتصادية*، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 2000، ص 10.

[11] المجلة المصرية للتنمية والتخطيط –الأمن الغذائي العربي المجلد 5 1997 ص 219.

[12] عبد الصاحب العلوان، *قضايا التنمية الزراعية العربية و متطلبات الأمن الغذائي*، المؤتمر الدولي حول الأمن الإقتصادي العربي و التطورات الإقتصادية المعاصرة ، جمعية العلوم الإقتصادية السورية ، دمشق ، 2002، ص 711.

[13] مؤتمر القمة العالمي للأغذية، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، 13–1996/11/17، http://www.fao.org/docrep

[14] أحمد أمين بيضون، *الأمن الغذائي في العالم العربي*، مركز الدراسات والاستراتيجية والبحوث والتوثيق 2001، ص 18.

[15] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ص 194.

[16] حازم البلاوي ،*التنمية الزراعية مع اشارة خاصة الى البلاد العربية*، معهد البحوث والدراسات العربية 1976، ص 108.

[17] رجراج محمد، *أثار الاصلاحات الهيكلية في السياسة الزراعية الجزائرية*، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،1999، ص 06.

[18] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، *تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009*، ص 70.